

تقرير المرصد النقابي والعمالي المصري الأسبوع الأول من شهر أغسطس، ٢٠٠٧

تم رصد خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس عدد ١٧ احتجاج عمالي، منها ٥ احتجاجات في مجال الصناعات الهندسية والمعدنية وهي:

اعتصام عمال شركة مصريات لخدمة وصيانة السيارات بعد قرار تصفيته، واعتصام عمال شركة الجيزة للكابلات "السويدي"

للمطالبة بمستحقاتهم المادية، وعمال شركتي كولدير والعاملة للمعادن والمطالبة بالحفاظ علي حقوقهم وحوافزهم بعد الدمج مع شركة النحاس المصرية، والوصول إتفاقية عمل جماعية بالنسبة لمستحقات عمال الدلتا للصلب، وحل مشكلة العلاوة الدورية لعمال المعدات التليفونية.

وهناك تهديد العاملين بشركة تراسن للكيماويات بالسويس بالإضراب، إذا لم تتدخل وزيرة القوي العاملة لوقف تعسف الإدارة ضد دهم، واستمرار اعتصام عمال العربية للطوب، ومطالبتهم بحقوقهم بعد تصفية الشركة، وهناك بالإسكندرية رصد مبلغ ٦ ملايين جنيه لمساواة عمال هيئة الركاب بالإسكندرية بزملائهم في أتوبيس القاهرة الكبرى في صرف البدلات علي أساسي المرتب، واستمرار اعتصام عمال المعاش المبكر بالترسانة البحرية للمطالبة بتنفيذ الأحكام القضائية خاصة بعد رفض الاستشكال المقدم من إدارة الشركة بوقف التنفيذ، وهناك اعتصام عمال مصنع الحناوي لمعسل بوزارة القوي العاملة، وقلق في غزل شبين الكوم بسبب رفض هيئة التأمينات تنفيذ الإتفاقية الجماعية، وعمال شركة الشبراويشي يقدمون مذكرة للقوي العاملة ضد التمهيد لفصل العمال، ثم هناك في القطاع الحكومي طالبي المعاش المبكر بينك القاهرة والمطالبة بالحقوق كاملة، والعمالة المؤقتة بهيئة التأمين الصحي تطلب التثبيت، وكذلك العمالة المؤقتة بالطاقة الذرية، والعاملين بالإدارات التعليمية يهددون بالإضراب مع بداية العام الدراسي، وعمال النظافة بشبرا الخيمة يهددون بالإضراب عن جمع القمامة بسبب عدم رفع أجورهم.

وأخيراً أوردنا أحوال العمال، والذي سوف نحاول فيه ذكر ما يخص العمال بشكل عام وليس في موقع عمل معين، وفيما يلي سوف نورد بالتفصيل هذه الاحتجاجات:

١- عمال شركة مصريات لخدمة وصيانة السيارات:

واصل العاملون في الشركة المصرية لخدمات وصيانة السيارات (مصريات)، يوم ٨/٥/٢٠٠٧ اعتصامهم المفتوح الذي بدأ الأربعاء الموافق ٨/١/٢٠٠٧، عقب قرار الجمعية العمومية لشركة النصر للسيارات المالكة لـ «مصريات» تصفية الشركة التي يعمل بها ٦٢ عاملاً، وإنهاء علاقة العمل مع هؤلاء العمال اعتباراً من نهاية شهر يوليو. واتهم المعتصمون المهندس أحمد عبدا لغفار رئيس النصر للسيارات بمخالفة القواعد المعمول بها، بشأن تصفية الشركات واتخاذ الجمعية قرار التصفية، دون وجود ممثل من الحكومة والتنظيم النقابي والجهات الرقابية التي تقرر أمور التصفية. قرر العمال المعتصمون إقامة دعوي قضائية علي الشركة المالكة من أجل حفظ حقوقهم واستمرار العمل بالشركة لحين صدور قرار نهائي بالتصفية أو استمرار التشغيل، لحين بحث الوضع القانوني للشركة، وأكدوا أن الشركة المالكة تريد تشريدتهم للاستفادة من أرض مصريات بمكرم عبيد ذات القيمة المرتفعة.

٢- عمال شركة الجيزة للكابلات:

بدأ اعتصام العاملين بشركة الجيزة للكابلات «السويدي» يوم ٨/١/٢٠٠٧، وذلك للمطالبة بصرف مستحقاتهم التي تبلغ ٢٠٧ مليون جنيه من أرباح العام الحالي، إضافة إلي باقي مستحقاتهم عن العام الماضي والمقررة بأجر ٢ شهراً، وقد ذكر في مصدران مختلفان عن كيفية إنهاء الاعتصام، فقد ذكرت المصري اليوم أن أجهزة الأمن تمكنت من إنهاء الاعتصام بالاتفاق مع العمال المعتصمين، علي إعادة تشغيل الشركة المملوكة لرجل الأعمال هشام السويدي والنظر في مطالب العمال يوم الأحد الموافق ٨/٥/٢٠٠٧، مهيداً لإقرارها بشكل نهائي. بينما ذكرت روز اليوسف أن النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية نجحت في إنهاء الاعتصام بعد توقيع اتفاقية مع إدارة الشركة تقضي بصرف الأرباح للعمال وجميع المستحقات وهدد العمال بالعودة للاعتصام في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم، وفي حال عدم تنفيذ الإدارة لبنود الاتفاق وصراف الحوافز والبدلات المقررة لهم.

٣- العاملين بشركة كوالدير والعامة للمعادن:

٤- تسود حالة من القلق بين ما يقرب من ١٠٠٠٠ عامل من عمال شركتي المصرية للهندسة والتوريدات " كولدير " والعاملة لمعادن بسبب قرار الشركة القابضة للصناعات المعدنية دمجها مع شركة النحاس المصرية، وطالب العاملون في مذكرة قدموها للاتحاد العام بضرورة استمرار حصولهم علي جميع المزايا المادية التي كانوا يتقاضونها قبل الدمج. قد أكد جلال حسنين نائب رئيس النقابة العامة للصناعات لهندسية أنه تم الاتفاق مع مجلس إدارة شركة النحاس خلال الجمعية العمومية للشركة علي الاحتفاظ بجميع المزايا لمادية في حالة إعداد لائحة جديدة لتنظيم شئون العاملين تم الاحتفاظ بالمزايا الأكبر، وقد ذكر بأنه بعد الدمج يتم بحث الطرق المناسبة لاستمرار عمل مجالس الإدارة اللجان النقابية بالشركتين لحين إجراء الانتخابات العمالية القادمة.

٤- عمال شركة الدلتا للصلب:

أعلنت عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة عن إنتهاء أزمة العاملين بشركة الدلتا للصلب بالقلوبية، حيث تم التوصل إلي إتفاق من خلال النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والشركة القابضة للصناعات المعدنية علي صرف حافز تحقيق الخطة لجميع العاملين بواقع ٥٢ يوما بنفس القواعد المتبعة في الأعوام السابقة بالإضافة إلي صرف سلفة بقيمة شهر بمناسبة دخول المدارس سمع استمرار أعمال لجنة تطوير الحافز المشكلة لدراسة ربط الحافز بالإنتاج، هذا وقد نصت الاتفاقية التي سبق إبرامها بين الشركة القابضة للصناعات المعدنية وإدارة الشركة، والنقابة العامة للصناعات المعدنية، علي أن يحضر ممثل وزارة القوي العاملة والنقابة العامة الاجتماع القادم خلال شهر أغسطس الحالي والذي يعرض فيه نظام الحافز في شكله النهائي، وأن يعرض بعد تطويره علي مجلس إدارة الشركة.

٥- العاملين بشركة صناعة المعدات التلفونية:

توصلت عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة وصلاح هيكل رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية و المعدنية والكهربائية إلي إتفاق مع إدارة الشركة المصرية لصناعة المعدات التلفونية لحل مشكلة العلاوة الدورية للعاملين. أصدر المهندس أيمن هشام حجازي العضو المنتدب قراراً يقضي بمنح العاملين علاوة خاصة شهريا بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي في ٣٠ يونيو الماضي وذلك بدون حد أدني أو أقصى علي أن تضم هذه العلاوة إلي الأجور الأساسية اعتباراً من أول يوليو عام ٢٠١٢، كما يقضي القرار أيضا

بمنح العاملين بعقود عمل مؤقتة علاوة دورية بنسبة ٧% من المرتب الأساسي في ٣٠ يونيو الماضي. وصرح محمود صبيح الأمين العام للنقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية بأنه يستفيد من قرار العلاوة ٩٢٢ عاملا منهم ٥٢٢ عاملا مستديما و ٤٠٠ عاملا مؤقت.

٦- عمال شركة تراست للصناعات الكيماوية:

في بورسعيد، هدد عمال مصنع «تراست» للصناعات الكيماوية بالإضراب عن العمل إذا لم تتدخل عائشة عبدا لهادي، وزيرة القوي العاملة، لوقف تعسف إدارة المصنع ضدهم، بحسب المذكرة التي أرسلتها اللجنة الإدارية المؤقتة للعمال إلى الوزيرة. وقد كان العمال قد سبق لهم الاعتصام يوم ١٥/٧/٢٠٠٧، وذلك لمطالبة برفع بدل الوجبة الغذائية، و رفع الشريحة التأمينية للعمال، كما طالبوا بصرف الحوافز التي امتتعها مالك القديم للمصنع عن صرفها طوال ٣ سنوات، كما احتجوا على أسلوب الشركة في التفرقة والتمييز بين العمال الفنيين المصريين وزملائهم الهنود في الرواتب والبدلات بدل مخاطر وتغذية، وقد فض العمال الاعتصام على أساس دراسة مطالبهم، والعمل على تحقيقها.

٧- عمال "العربية للطوب":

يواصل عمال العربية للطوب اعتصامهم لليوم المائة يوم ١/٨/٢٠٠٧ وذلك لاحتجاجاً على تصفية الشركة ورفض المساهمين صرف مستحقات العمال، ويصر العمال على مواصلة الاعتصام بعد فشل ثلاث جمعيات عمومية للشركة في التوصل إلى حلول فعلية ومرضية للعمال، وقد رفض محسن السلاوي رئيس مجلس إدارة الشركة صرف مستحقات العمال. وقد ذكر فوزي عبد المنعم رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة أن الاجتماع الذي تم مع عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة، وقام خلاله العاملون بعرض مطالباتهم المتعلقة بصرف ثلاثة شهور كأجر لهم عن عام ٢٠٠٤، وضرورة تعويض العاملين بما يتناسب مع مدد خدمتهم بالشركة، ومن جانبه انتقد سيد طه رئيس نقابة العاملين بالبناء والأخشاب مزايدات بعض العمال على القضية، وخاصة أعضاء اللجنة النقابية، ومطالبتهم بإضافة ألفي جنيه كتعويض لكل عامل بالإضافة لصرف شهرين عن كل عام خدمة على المرتب الأساسي، مشيراً إلى أن الشركة كويتية والأمر لا يحتمل مشاحنات مع المالكين، وقال بأن المصفي القضائي قام بصرف أجور العاملين عن شهر يونيو الماضي، ولدية استعداد لتعاون مع التنظيم النقابي والعمال .

٨- العاملين بهيئة الركاب بالإسكندرية:

وافق الدكتور بطرس غالي، وزير المالية والتأمينات، علي تخصيص مبلغ ٦ ملايين جنيه سنوياً لتحسين أحوال العاملين بهيئة نقل الركاب بالإسكندرية، استجابة لطلب حيين مجاور، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، علي أن يتم مساواتهم بزملائهم العاملين بهيئة النقل العام وشركة أتوبيس القاهرة الكبرى عند احتساب البدلات الفنية والمهنية المقررة علي المرتب الأساسي، وليس علي أول مربوط الدرجة الوظيفية التي يشغلها، وذلك حفاظاً علي الاستقرار الأسري والنفسي لجميع العاملين. صرح سيد رضوان، رئيس النقابة العامة للنقل البري، بأن هذه الزيادة التي يستفيد منها ٧ آلاف عامل بهيئة نقل الركاب بالإسكندرية سيتم صرفها اعتباراً من أول شهر يوليو الماضي وفقاً للقرار التنفيذي الصادر والذي يقضي بصرف البدلات الفنية والمهنية لجميع العاملين بنسب تتراوح بين ١٠% إلي ٤٠% من الأجر الأساسي.

٩- عمال الترسانة البحرية بالإسكندرية:

نظم نحو ٣٦٠٠ عامل من عمال المعاش المبكر في الترسانة البحرية اعتصاماً يوم ٦/٨/٢٠٠٧ أمام الشركة القابضة للنقل البحري في شارع فؤاد بالإسكندرية، احتجاجاً علي عدم تنفيذ حكم تحكيم برقم ٣ لسنة ٢٠٠١، الذي حصل عليه العمال ويقضي بأحقيتهم في ضم العلاوات المقررة، واحتساب وصرف بدل طبيعة العمل، منسوباً إلي أجورهم الأساسية بعد زيادة هذه العلاوات المضمومة منذ ١/١١/١٩٩٢ خصوصاً بعد رفض محكمة استئناف الإسكندرية دعوي الاستشكال المقدمة من إدارة الشركة لوقف تنفيذ لحكم بدأ العمال اعتصامهم داخل مقر الشركة ورددوا الهتافات، وتدخل الأمن لفض الاعتصام مع وعد بالنظر في مشكلتهم، بينما حرر العمال محضراً للشركة في قسم شرطة العطارين، ليبلغ بذلك عدد المحاضر المحررة من العمال ضد الشركة ورئيس مجلس الإدارة نحو ٤٨ محضراً، وأكد العمال إسدياءهم من وعود وزيرة القوي العاملة لباطلة، معلنين رفضهم التام لإنهاء اعتصامهم، دون الحصول علي حقوقهم التي أقرها حكم التحكيم. وهدد العمال باتخاذ إجراءات تصعيدية والإضراب عن الطعام في حالة استمرار المسؤولين بتجاهل مشكلاتهم، وقرر العمال تشكيل وفد لمقابلة عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة في القاهرة بعد رفض إدارة الشركة مقابلتهم، واتهم العمال اتحاد العمال بالوقوف ضد مصالحهم، وطالب العمال بالكشف عن

مصير أموال فروقات بدل طبيعة العمل منذ عام ١٩٩٢، والتي لم تصرفها إدارة الشركة لكل عامل شهريا

١٠- عمال شركة الحناوي للمعسل:

اعتصم يوم ٦/٨/٢٠٠٧ عاملاً و عاملة بشركة الحناوي للدخان - بدمنهور - أمام مقر وزارة القوي العاملة والهجرة احتجاجاً علي عدم صرف ا لشركة ل مستحقاتهم - العلاوات الاجتماعية - منذ عام ٢٠٠٤ إلي ٢٠٠٧ ، والمنح العمالية منذ عام ٢٠٠٣ إلي ٢٠٠٧ ، وطالبوا بإلغاء الاتفاقية المبرمة مابين النقابة العامة للصناعات الغذائية وإدارة الشركة، والتي اغتصبت حقوق العمال، وإعادة زميليهما المفصولين أحمد العابدين ومحمود عطية، ووقف التهديدات الأمنية والإدارية.

قالت عائشة عبد العزيزة، عضو اللجنة النقابية، إن المشكلة تعود إلي عام ٢٠٠٣ ، عندما امتنعت الشركة عن صرف العلاوة الاجتماعية إلي الآن، وخفضت المنحة السنوية من ٨٥ يوماً إلي ٥٣ فقط في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ثم إلي ١٠ يوماً عام ٢٠٠٥ ثم إلي ٣٠ يوماً العام الماضي، وتوقفت العام الجاري تماماً عن الصرف لكل من أقاموا دعاوي قضائية يطالبون فيها بصرف مستحقاتهم. وأكدت عائشة أبو حمادة أن الأحكام القضائية التي حصل عليها العمال كشفت عن وجود إتفاقية بين الشركة والنقابة برعاية الوزارة، تنتقص من حقوق العمال. وعلقت ناهد العشري وكيل أول وزارة القوي العاملة علي الاعتصام بقولها «مش عايزين تهبيج وشعارات»، وشكل العمال وفناً للقاء عائشة عبدا لهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة، واتفقت معهم علي عقد اجتماع مع إدارة الشركة بحضور وكيل أول الوزارة لبحث مطالبهم شريطة عدم العودة للإضراب أو الاعتصام مرة أخرى.

وقالت «عائشة عبد العزيز» عضو باللجنة النقابية بالشركة: إن أجهزة الأمن حاولت بشتى الطرق عرقلة خروج ا لعمال من دمنهور، لكن العمال تمكنوا من الوصول إلي القاهرة، وأضافت الحاجة «رئيسة فهمي» - عاملة - "صاحب الشركة مابيراعيش حد وعلي طول بيقول أنا مابيهمنيش الوزيرة ولاحتي رئيس الجمهورية". وتذكر عابدة الشناوي عاملة :- أضطر لأخذ ابني معايا للشغل، ولعدم التقصير في العمل ومع ذلك لم أعد أستطيع دفع تذكرة القطار نتيجة لكثرة الجزاءات والخصومات. وقالت: وطلعت الحناوي صاحب الشركة يمنح العمال الذين يتنازلون عن القضايا المقامة ضده مكافأة عشرة أيام، وفي ذات السياق قدمت «عائشة عبدالعزيز» عضو اللجنة النقابية طلباً لسحب الثقة من اللجنة النقابية وقّع عليه ٢٥٠ عاملاً من إجمالي ٣٥٠ عاملاً، هم ق وة عمالة الشركة. وأشارت إلي أن ا لمستشار القانوني للنقابة العامة للصناعات الغذائية سعي بكل الطرق لإحباط هذه المحاولة، بزعمه أن سحب الثقة مخالف للقانون .

١١- عمال شركة غزل شبين الكوم:

ما زالت مشكلة عمال غزل شبين الكوم الذين تمت إحالتهم إلي المعاش المبكر، بخصوص خصم مبالغ من معاشاتهم، لم تحل بعد وقد أوصت عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة بالتنسيق مع النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج، وذلك لأن المشكلة تكمن في رفض وزارة المالية تنفيذ الاتفاقية الجماعية الموقعة بين النقابة والشركة و المسجلة برقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٧. وقد أشارت الوزيرة إلي ضرورة بحث الموضوع مع الهيئة القومية للتأمينات لحسم جميع المشكلات القائمة في هذا الشأن وأكد سعيد الجوهري رئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج بأن المستثمر الجديد ليس له أي علاقة بأزمة العمال، وإنما المشكلة تكمن في عدم تنفيذ وزارة المالية للاتفاقية الجماعية، والتي تقضي بتسوية جميع حقوق العاملين التأمينية، هذا وقد تم تشكيل لجنة من كافة الجهات المعنية للبت في كافة مشاكل العاملين بالشركة

١٢- عمال شركة الشبراويشي:

تقدم أكثر من ٧٠ عملاً بشركة « الشبراويشي » بالهرم بمذكرة لوزارة القوي العاملة ضد صاحب الشركة الذي يسعى لطرد العمال بمنحه عدداً منهم إجازة إجبارية لمدة أسبوعين تمهيداً لنقلهم لفرع الشركة بمدينة ٦ أكتوبر، تمهيداً لإجبار العمال علي تقديم استقالاتهم مقابل مكافأة هزيلة لا تتعدى عاماً ونصف العام ليستعين بالعمال المؤقتة

١٣- العاملين ببنك القاهرة:

هدد المتقدمون للمعاش المبكر ببنك القاهرة بالإضراب عن العمل والاعتصام بالمقر الرئيسي للبنك في مدينة نصر، في حالة إصرار إدارة بنك مصر، مالكة بنك القاهرة علي تجاهلهم في صرف المكافأة الأخيرة والتي بلغت أجر شهرين، وانتقدوا وجود محسوبة ووساطة في قبول طلبات المعاش المبكر، وأكدوا علي أنه تقدم ما يزيد علي ٤٦٠٠ عامل بالبنك بطلبات للخروج معاش مبكر، وأن إدارة البنك ترغب في قبول ٢٥٠٠ طلب فقط

١٤- العاملين المؤقتين بالتأمين الصحي:

تقدم العاملين المؤقتين بهيئة التأمين الصحي والبالغ عددهم ٢٠ ألف عامل بمذكرة للدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة يطالبون فيها بسرعة تثبيتهم، بعد مرور ١٥ سنة علي تعاقدهم، وقبل أن تتحول إلي شركة قابضة. وشدد عبد الحميد عبد الجواد عضو مجلس الشعب ورئيس نقابة العاملين بالخدمات الصحية، علي ضرورة مساواة العاملين المؤقتين بزملائهم المعينين في صرف بدل العدوى قديماً وبشكل شهري مشيراً إلي أن القوانين المنظمة لصرف العلاوة نصت علي منح جميع العاملين دائمين ومؤقتين علاوة خاصة شهرياً بنسبة معينة من الأجر في ٣٠ يونيو من كل عام

١٥- العمال المؤقتين بالطاقة الذرية:

هدد العاملون المؤقتين بهيئة الطاقة الذرية برفع دعوي قضائية ضد الدكتور أحمد نضيف رئيس مجلس الوزراء، والدكتور صفوت النحاس رئيس الجهاز المركزي لتنظيم والإدارة، بصفتيهما الوظيفية، في حال عدم تنفيذ وعود تثبيت العمالة المؤقتة في أجهزة الدولة، مؤكداً أنهم لن يقبلوا أي مماطلة أو تسويق حكومي في هذا الشأن. وأكد الدكتور حلمي فهمي رئيس اللجنة النقابية بهيئة الطاقة الذرية، أن العمالة المؤقتة في الهيئة تعيش فوق صفيح ساخن حالياً، بعد المماطلة في تنفيذ وعود تعيينهم رغم أنهم نقل مطالبهم إلي الرئيس مبارك. وحذر فهمي من غضب العمال المؤقتين، وقال إنهم يمثلون قنابل موقوتة شديدة الانفجار. ونفي وجود أي اتجاه لدي هؤلاء المؤقتين لإقامة اعتصامات أو إضرابات حالياً، مؤكداً أنهم سيسلكون الطرق المشروعة للوصول إلي حقوقهم في التثبيت والتعيين، خصوصاً أنهم قادرون علي إحراج الحكومة في أي وقت من الأوقات. وأشار فهمي إلي أن العاملين بهيئة الطاقة الذرية، علي الرغم من أنهم لا يتقون في وعود الحكومة الإلكترونية، فإنهم ينتظرون تنفيذ وعد رئيس الوزراء بتثبيت ٩١ ألف مؤقت، الذي قطعه أمام احدي القيادات العمالية.

وقال: إن اللجنة النقابية طالبت المؤقتين بعدم اتخاذ أي إجراءات ضد الحكومة انتظاراً لعودة الوزراء والمسؤولين من مارينا والساحل الشمالي لقضاء إجازات الصيف. وأشار إلي أن النقابة وهيئة الطاقة الذرية تجريان حالياً اتصالات مكثفة مع الدكتور صفوت النحاس، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، من أجل تعيينهم، خاصة بعد أن طلب الدكتور حسن يونس وزير الكهرباء من الدكتور نضيف تعيينهم. وأكد فهمي أنه في حالة الفشل في تعيينهم في أقرب وقت ستساندهم النقابة في ملاحقة الدكتور نضيف قضائياً ومعه الدكتور صفوت النحاس

بصفتيهما الشخصية، علي اعتبار أنهما موظفان عموميان يمتنعان عن تنفيذ أحكام القانون والدستور. وقال: عدم تعيين العمالة المؤقتة يتعارض مع المادة ٢٣ فقرة ثانية من القانون ٤٧ لسنة ٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين، والتي تمنح السلطة المختصة وهيئة الطاقة الذرية الحق القانوني في تعيين المؤقتين في حالة توافر الدرجات الوظيفية، وهو الأمر الذي ينطبق حالياً عليالمؤقتين بالهيئة، الذين يطالبون بحقهم في التثبيت.

١٦- الكادر الخاص للمعلمين:

هدد ٦٥٠ ألف عامل بمديريات التربية والتعليم بـ ٢٦ مديرية، علي مستوي المحافظات بالإضراب عن العمل مع بدء العام الدراسي الجديد، إذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم فيصرف حافز مادي لهم أسوة بكادر المعلمين، وقررت النقابة العامة للعاملين بالتربية والتعليم منح مهلة لوزير التعليم لمدة شهر لإقرار الحافز الجديد. وقال السيد أبو المجد، رئيس النقابة العامة للعاملين

بالتعليم، أن عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة تسعى لحل الأزمة مع وزير التربية والتعليم، خاصة بعد إعلان العمال عن الاعتصام الفتوح بجميع المديریات مع بداية العام الدراسي الجديد ومن ناحية أخرى ذكرت جريدة المصري اليوم تهديد نحو ٥٠٠ ألف عامل وإداري في ٨٤٠٠ مدرسة بالقاهرة والمحافظات بالاعتصام خلال الأيام القليلة المقبلة، بسبب رفضالدكتور يسري الجمل، وزير التربية والتعليم، صرف حافز الإثابة الذي أوصت به لجنة التعليم بمجلس الشعب وأقرها المجلس فيما بعد. وأوضح أن النقابة ستعقد اجتماعاً خلال أيام لإدانة تصرفات الوزير، وستتم مخاطبة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزيرة القوي العاملة للتدخل في هذا الشأن، وأكد سيد أبوالمجد رئيس النقابة العامة للعاملين بالتعليم، أن مجلس الشعب قرر صرف حافز الإفادة للعمال والإداريين والفنيين بما يعادل ٤٠% من أجورهم، وذلك لتعويضهم عن عدم شمولهم في الكادر الخاص للمعلمين. وقال إنه رغم إقرار الكادر الخاص للمعلمين، فإن الجمل يرفض إقرار كادر الإفادة للعاملين ويماطل في مقابلة المسؤولين عن العمال والإداريين من أجل الوصول لحلول لإنهاء الأزمة. وقال إنه كانت هناك مهلة تم الاتفاق عليها معوزير التعليم انتهت منذ أكثر من أسبوع لإخطار مديريات التربية والتعليم بالمحافظات من أجل إقرار حافز الإفادة إلا أنه لم يحدث حتي الآن. وأضاف أن النقابة تلقت العديد من طلبات إجراء اعتصامات في المدارس خلال الأيام القليلة المقبلة، لافتاً إليها تسعي حالياً لاحتواء الأزمة مع الجميع إلا أن الوزير لم يبد أي استعداد لتنفيذ وعوده. وأكد أن شيخ الأزهر أبدي استعداده صرف هذا الحافز بمجرد أن تصله موافقة مجلس

الشعب بهذا الخصوص. كما أكد السيد أبوالمجد، أن النقابة تنوي اللجوء للرئيس مبارك والدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، من أجل تنفيذ توصية مجلس الشعب بصرف حافز «إثابة» للعاملين والفنيين، الذين لم يشملهم الكادر الخاص للمعلمين. وحذر أبوالمجد من إمكانية لجوء العاملين إلي الاعتصامات والإضرابات في حال عدم حصولهم علي الحافز، مشيراً إلي أن هذه التحذيرات تم نقلها الأسبوع الماضي للدكتور يسري الجمل، وزير التربية والتعليم، ووزير المالية والتنمية الإدارية، إلا أن أحداً لم يلتفت للأمر رغم جدية العاملين في تهديدهم بالاعتصام والإضراب. وانتقد التقليل من شأن بعض العاملين في الحقل التعليمي، مؤكداً أن هذا الإجراء من شأنه أن يتسبب في انهيار المنظومة التعليمية بالكامل. وأكد أن النقابة ستواصل جهودها ومساندتها العاملين حتي يحصلوا علي حقوقهم المشروعة، مناشداً الدكتور يسري الجمل بالاستماع لصوت العقل، وإصدار القرار الخاص بالحوافز للعمال، كما طالب وزير المالية والتنمية الإدارية، بتحقيق هذا المطلب، خاصة أن المشكلة في الوقت الراهن يمكن احتواؤها، أما في المستقبل فلا أحد يعرف العواقب. ولفت إلي أن النقابة سوف تعقد اجتماعاً مع حسين مجاور، رئيس اتحاد العمال، وبعض رؤساء النقابات العامة من أجل حصولها علي دعمهم موقفها .

١٧- عمال النظافة بشبرا الخيمة:

تجمع أكثر من ٥٠٠ عامل من عمال النظافة بشبرا الخيمة أمام مجلس مدينة شبرا الخيمة، وهددوا بالإضراب عن العمل وعدم جمع القمامة من منازل المواطنين، بعدما خدعهم المحافظ بالتعاون مع مجلس المدينة، في رفع أجورهم والحوافز الشهرية، ولكنهم فوجئوا بعدم تنفيذ تلك الوعود. كان المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية قد أصدر قراراً بتحميل مبلغ ٤ جنيهات علي قيمة استهلاك فاتورة الكهرباء الشهرية، واتفق مع مجلس مدينة شبرا الخيمة بأن يتعاقدوا مع عمال النظافة الذين يذهبون لجمع القمامة من منازل المواطنين، علي ألا يقوموا بتحصيل رسم النظافة التي كانوا يأخذونه سابقاً وكان جنيهان من كل شقة، وكان المحافظ قد وعدهم بزيادة أجورهم، ولكنهم في بداية الشهر الحالي فوجئوا بأن أجورهم لم ترتفع، ورفضوا الذهاب للمنازل لجمع القمامة أحوال العمال: سوف نضيف إلي التقرير ما يصل لأيدينا عن أحوال العمال بشكل عام، وليس في موقع محدد، سواء ما يخص أجورهم، أو صحتهم وسلامتهم، أو حتي البطالة التي تؤثر سواء علي القوي المتعطلة، أو القوي العاملة، أو سبل المقاومة الجماعية حتي ولو كانت في بداياتها، ومنها اليوم:

عمال حلوان وتلوث البيئة: أكد الدكتور محمد عبد الرحمن بقسم الأراضي واستغلال المياه بالمركز القومي للبحوث في دراسة له عن آثار التلوث في الهواء علي الإنسان، خاصة العمال أن نسبة المصابين بحساسية الصدر تصل لـ ٥٠% خاصة في منطقة حلوان التي كانت تعتبر من أفضل أماكن الاستشفاء بمياهها المعدنية و الكبريتية ولكنها الآن أصبحت مدينة صناعية يملأ جوها دخان المصانع وتتعلق بهوائها الشوائب الضارة، وأكد أن منطقة طره نظراً لعدم وجود أجهزة ترسب الغبار المتصاعد من أفران الأسمنت مما يسبب جفاف الكثير من الأشجار لأن الغبار الأخضر الناعم يغطي ما بقي منها من أوراق تضارب البيانات الحكومية حول تشغيل الشباب: تضاربت الأرقام الحكومية حول فرص العمل المتاحة للشباب سواء في القطاع الخاص أو العام، حيث تضمن برنامج الحكومة توفير أكثر من مليون فرصة عمل سنوياً بالقطاعين، في حين أظهر تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن تراجع فرص العمل في عهد نظيف، وأن إجمالي ما حققته حكومة نظيف من فرص العمل هو ١٧٠ ألف فرصة عمل فقط حملة عمالية لربط الأجور بالأسعار: قررت حركة عمال من أجل التغيير تدشين حملة لربط الأجور بالأسعار وزيادة الحد الأدنى للأجور للعمال في المصانع والشركات. وأكد أعضاء الحركة علي أنه سيبدعون في إعداد دراسة عن مستوي الأجور بمشاركة عدد من الخبراء الاقتصاديين، علي أن يكون هدف الدراسة الوصول للحد الأدنى الذي اعتبره البنك الدولي تحت خط الفقر وهو آدولار للفرد يومياً بالإضافة إلي ضرورة توفير نفس الأجر لمن يعولهم العامل. وأن الحركة سوف تتقدم بالدراسة لإتحاد العمال، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب والمجلس الأعلى للأجور لبحث التوصيات التي تتضمنها الدراسة والأخذ بها لتوفير مستوي معيشة ملائم للعامل في مصر، خاصة وأن المجلس القومي للأجور سوف يجتمع خلال ثلاثة أشهر. وتتضمن الحملة التي تنظمها الحركة إقامة ندوات ومؤتمرات حول مستوي أجور العمال و مشاكلهم في المصانع والأعباء التي يتحملها العامل ملدياً مقارنة بأجره.